ملامح اللسانيات الوظيفية في مقولات المخزومي كتابه(في النحو العربي قواعد وتطبيق) أُنموذجًا

د. لطيف عبد السادة سرحان
الجامعة التقنية الوسطى
المعهد التقني الصويرة

الملخص

للمخزومي أثر مهم في البحث اللغوي العربي الحديث ولاسيما في مستواه النحوي ، إذ كان لأطروحته التيسيرية فيه صدى واضح ولاسيما على المستوى البحثي ، وتأتي هذه الأهمية من طبيعة المعالجة المتسمة بالموضوعية ،على وفق المنهج الوصفي المستقى من صحيح التراث النحوي عند الخليل والكوفيين ، ومن ثَمَّ يرتبط ذلك بسؤال عتيد يجول في مباني المحدثين ، مستفهم عن مدى اتصال المخزومي بالدرس اللساني المعاصر وعن طبيعة ذلك الاتصال ، مستبطنًا لأحكام مختلفة إزاء وصفية المخزومي المنسوبة إليه .فجاءت هذه الصحائف لتسلط الضوء على مواضع الالتقاء بين منجز المخزومي والاتجاه الوظيفي الحديث.وقد وقع الاختيار على كتاب المخزومي (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) ليكون مادة البحث ؛ بوصفه خلاصةً لتجربته العلمية المنضوية تحت مفاهيم علم اللغة الحديث ، فانتهى البحث إلى رصد الاتفاق بين مقولاته النحوية ومفاهيم النحو الوظيفي في طبيعة التفسير اللغوي للمطالب التركيبية، بلحاظ الارتكاز على المنحى الوظيفي والبعد التواصلي فيها ، ليسلم ذلك إلى القول بانتمائه إلى الحقل اللساني المعاصر.

Abstract

Al- Makhzoumi have important impact in converse Arabic linguist search, especially in his syntactical level, as was his explicative thesis have elucidative repercussion, particularly at the level of search, and this importance from nature characterized by objectivity solution, accordingly descriptive curriculum extracted from the proper grammatical heritage at Al-Khalil and Alkufein, and then linked intensive question revolves in minds of furbishers, enquired about extent a contact Al-Makhzoumi with contemporary lingual lesson and the nature of that contact, contained various verdicts front the description of Al-Makhzoumi imputed him. And came these papers to highlight the points of convergence between the accomplisher of Al-Makhzoumi and converse functional trend. And picked the book of Al-Makhzoumi (in the Arabic syntax grammar and the application of the converse scientific curriculum) to be the subject of search; because of this book considers as summary of his scientific experience in the conceptions of converse linguistics, and search ended to monitor the agreement between his grammatical statements and concepts of functional syntax in the nature of linguist interpretation of the compositional demands and observes support in the functional trend and communicational dimension, latterly enable saying his belonging to converse lingual field.

مقدِّمة

يقسم مصطلح اللسانيات بحسب الوظيفة التي يؤديها مفهوم ذلك المصطلح على عدَّة أقسام[1] ،فهناك اللسانيات العامة (Generallinguistic) وهو النوع الذي يُعنى بدراسة اللغة بوصفها ظاهرة بشرية ينماز من خلالها الإنسان عن الحيوان لتميُّزها عن الأنظمة الإبلاغية الأخرى[2] ، وهناك اللسانيات الوصفية (Linguistic descriptive) وهو الفرع الذي يُعنى بوصف لغة معينة كالعربية مثلاً [3] . أما اللسانيات البنيوية (Structuralism) فهي التي تُعنى بدراسة اللغة على وفق بناها، بمعزل عن سياقها التأريخي والاجتماعي والنفسي وما إلى ذلك [4]. ولعلَّ البنيوية التي أرسى دعائمها سوسير هي الإطار العام الذي تمخض عنه ما يعرف باللسانيات الوظيفية (Functionalism)[5] ،التي تعرف بأنَّها ((مقاربة لتحليل البنية اللغوية، تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة[6] إلى علاقاتها البنيوية))[7]. وبناءً على هذا فاللسانيات الوظيفية ترى ((أنَّ البنى الصياتية والقواعدية والدلالية محكومة بالوظائف التي تؤديها في المجتمعات التي تعمل فيها))[8] ، أي إنَّ اللسانيات الوظيفية تدرس اللغة من حيث الوظيفة التواصلية لبناها المختلفة ،مستندة في ذلك إلى المحتوى القصدي للمتكلم ومن ثَمَّ فإنَّ ((الذي يحدد وضع المعلومة ليس بنية الخطاب بل المتكلم))[9] ،فإن كان مفهوم ذات المتكلم اجتماعيا كانت وظيفة اللغة تواصلية وإن كان فكريًا كانت الوظيفة تعبيرية، وإن كان خياليًا كانت الوظيفة أدبية وهكذا تتنوع الوظيفة على وفق تنوع مفهوم الذات[10]،وعلى هذا فاللسانيات الوظيفية قد تفترق عن بقية الفروع اللسانية بمجموعة من المفاهيم يؤلف مفهوم التواصل أهمَّ ركائزها وهي[11]:

1- تَعدُّ اللسانياتُ الوظيفيةُ اللغةَ وسيلةَ التواصل الاجتماعي ،من حيث هي رمز يؤدي مجموعة من الوظائف في مقدمتها التواصل .

2- لايمكن رصد خصائص بنية اللغات الطبيعية إلا إذا رُبطِت البنية بوظيفة التواصل.يمثل مفهوم القدرة لدى (المتكلم والسامع) معرفةَ المتكلم بالقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بوساطة اللغة .

3- يحتل المستوى التداولي مع نظيره الدلالي موقعاً مركزياً في تحديد الخصائص الممثل لها في المستوى التركيبي والصرفي .

وفي ضوء هذا تقوم فكرة الوظيفة في هذا النوع من اللسانيات على أنَّ البنية اللسانية مرتبطة بوظيفة التواصل ارتباط تلازم وتبعية وأنَّ الطبيعة الوظيفية التي تؤديها بنيةٌ ما في الإطار التواصلي هي ما يحدد خصائص تلك البنية في التركيب اللغوي[12] ولاسيما عند ارتكازها على المستوى التداولي ، وعليه فمعيار الوظيفية القوية هو اعتمادها الجوانب التداولية في تحديد خصائص تلك البنية، ومعيار الوظيفية الضعيفة هو عدم اعتماد التداولية في ذلك التحديد[13]

البنية القواعدية للنحو الوظيفي .

نظرا إلى أنَّ مقولات المخزومي جاءت لتعالج المستوى النحوي في اللغة ؛لذا ينبغي الوقوف عند مكونات البنية القواعدية للنحو الوظيفي لتيسير مهمة البحث المقارن في ذلك، ويمكن تلخيصها بما يأتي[14]:

يحتوي مكون(الأساس) – وهو الإطار العام لهذه المكونات – ما يعرف بـ(الإطار الحَمْلي) المؤلف من ثلاثة أنواع من البنى وهي :

أولاً :البنية الحَمْلية : وتتألف من قسمين رئيسين :

1- المعجم : وهو القدرة المعجمية المؤلفة– لدى المتكلم والسامع– من جزأين : الأول قدرة تحصيليةمكتسبة بالتعلم والثاني قدرة اشتقاقية على وفق قواعد الاشتقاق .

2- قواعد التكوين : وهي تكوين المفردات المشتقة من القواعد المنتجة تزامنياً ، أي : الربط بين مفردات متواردة في مرحلة معينة من مراحل تطور اللغة ، لتوليف المفردات الناتجة عنها مجموعةً غيرَ محصورة من العناصر . ثانياً : البنية الدلالية:وتتألف من قسمين هما:

1- المحمول وهو ما يمكن أن يكون واقعةً(عمل) أو حدثًا أو وضعًا ،ومصاديق المحمولات هي (الأفعال) .

2- الحدود وهي إما : موضوعات معرّفة كالمنفِّذ والمتقبِّل والمستقبِل .وإما لواحق مخصِّصة كالزمان والمكان والحال . ومخصِّصات المحمول ثلاثة مقولات هي :

مقولة الصيغة ومقولة الجهة ومقولة الزمن ، أما الصيغة فتضطلع بمهمتي التدليل(الدلالة على المعنى) والتذييت (تحديد الذات) ، وأما الجهة (الجهيَّة) فتحدد البنية الداخلية للواقعة الدال عليها المحمول ، فلا تخلو الواقعة إما أن تكون غير تامة أو مستمرة أو غير مستمرة أو مشروعًا فيها أو مقاربة وما إلى ذلك ، وأما الزمن فهو اللحاظ الزمني للمتكلم كالماضي والحاضر والمستقبل والتمييز بين الماضي المطلق والماضي النسبي .

ثالثًا: البنية الوظيفية :

وهي البنية التي إليها يتم نقل البنية الحَمْلية بطريقين : الأول على وفق قواعد إسناد الوظائف ، والآخر على وفق قواعد تحديد مخصِّص الحَمْل(القوة الإنجازية) .

أما الوظائف فهي ثلاثة أنواع :

1- الوظائف الدلالية وهي (المنفِّذ ، والمتقبِّل ، والأداة ، والزمان ، والمكان) .

2- الوظائف التركيبية وهي (الفاعل، والمفعول) .وعلى هذا يمكنمثلًا أن يسند الفاعل إلى المنفِّذ والمفعول إلى المتقبِّل .

3- الوظائف التداولية وهي على فئتين:الأولى: داخلية مؤلفة من البؤرة والمحور .

1-البؤرة : وهي إما بؤرة (الجديد) التي تُسند إلى الحد الحامل للمعلومة التي لايتقاسم معرفتها المتكلم والمخاطب بل يعرفها الأول دون الثاني نحو: (سألقاك غدًا) وإما بؤرة(المقابلة) وهي التي تُسند إلى الحد الحامل للمعلومة التي يختلف المتكلم والمخاطب في ورودها نحو :(أقميصًا اقتنت زينبُ ؟) .

2-المحور: وتُسند إلى المكون الدال على الذات التي تؤلف محط الحديث داخل الحَمْل مثل (خالد) في نحو : (ماذا شرِبَ خالدٌ ؟) .

الثانية : خارجية مؤلفة من المبتدأ والمنادى والذيل

1- المبتدأ هو مجال الخطاب المحمول عليه نحو : ليلى عَشقتُ عينيها .

(مجال الخطاب) (الخطاب)

2- المنادى هو محط النداء في الجملة نحو : (يا عليُّ افعل الخيرَ) .

3- الذيل هو ما يصحح معلومة أو يوضحها أو يعدلها نحو :

سَرَّني خالدٌ تأدُّبُه (ذيل)

ما زارتني فاطمةُ بل هُدى

أما تحديد مخصص الحَمْل فيقع على وفق (القوة الإنجازية) التي ترافقه ، فمثلًا المخصص في نحو : (شرِبتْ زينبُ فنجانَ قهوةٍ) هو القوة الإنجازية (الإخبار) وفي نحو : (هل شرِبتْ زينبُ فنجانَ قهوةٍ ؟) هو (الاستفهام) وفي نحو: (اشربْ فنجانَ قهوةٍ) هو (الأمر) ، وفي ضوء تنوع النمط الجملي بين (إخبار واستفهام وأمر وتعجب وغيرها) تقسم القوة الإنجازية على فئتين : الأولى (أصيلة) وهي المطابقة للنمط الجملي ، والثانية (مستلزِمة) وهي غير المطابقة للنمط الجملي بل ناتجة إما من استلزام مقالي وهو ما يعكس الخصائص المعجمية أوالصرفية أو التركيبية أو التنغيمية في الجملة ، وإما من استلزام مقامي وهو ما يتمخض عن المقام دون تدخل الجانب البنيوي للجملة .

مصادر المخزومي المعرفية .

فيما يبدو أنَّ المخزومي يستقي منهجه الوصفي (الوظيفي) من رافدين رئيسين : أحدهما قديم والثاني محدث ، أما القديم فيتمثل في بحثه الأكاديمي لعلم الخليل بن أحمد الفراهيدي ،وذلك في دراسته (الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه) في مرحلة الماجستير ، التي أكسبته دراية علمية بطبيعة الدرس النحوي القديم، بلحاظ ما وجده من تنظير لغوي علمي عند الخليل[15] بوصفه منبعًا صافيًا لذلك الدرس قبل أن يتفرع إلى بصري وكوفي[16]. وقد استمرت دراسته لهذا النوع من التنظير النحوي بعد ذلك بتأليف كتابه (الفراهيدي عبقري من البصرة) ،إكمالًا لما بدأه في دراسة هذا الاتجاه وإتمامًا لعمله فيه وتداركًا لما فاته منه[17]، وفي هذا دلالة واضحة على تأثُّره الكبير بمقولات الخليل وأفكاره ومحاولاته . ومن هنا جاءت دراسته للنحو الكوفي المعروف بوصفيته[18] وذلك في أطروحته للدكتوراه الموسومة بـ(مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) ،التي وجد فيها امتدادًا للنحو

الخليلي من حيث المنهج وطبيعة المعالجة[19]،لذا رأى أن يكون النحو الكوفي المنهجَ الذي سيسير عليه في أطروحته التيسيرية للنحو العربي في ضوء ما يقره علم اللغة الحديث منه[20] وعند الجمع بين إذعانه لمنهج الخليل اللغوي واعتماده المنهج الكوفي يتضح توحد النظرة إليهما وتكامل القناعة في جدواهما .

وأما الرافد الجديد فيتجلى في تلقيه المعرفي في البيئة العلمية بمصر، وتحصيله العلمي في أقسامها والتخرج المتعدد فيها والتلمذة على أيدي علمائها ، كتلمذته المهمة على يد أستاذه إبراهيم مصطفى المشرف على رسالته في الماجستير بعد اجتيازه (الليسانس) في كلية الآداب بجامعة القاهرة[21]، إذ تأثَّرَ تأثُّرًا كبيرًا بأفكاره الذاهبة إلى تيسير النحو العربي، تلك التي أودعها كتابه (إحياء النحو) ، وهو الكتاب الذي ذاع صيته ونال استحسان الأوساط العلمية وإعجاب الشخصيات الأكاديمية ، كالدكتور طه حسين الذي أثنى على الكتاب ومؤلفه ثناء جمًا ينمُّ عن قناعة راسخة بمحتواه من أفكار ونقد وأحكام[22] ، ولاريب في أنَّ ما يُرصد من تلاؤم فكري واتفاق في المنهج داخلَ هذه البيئة العلمية، إنَّما يلتقي عند عَتبة الدرس اللغوي الحديث ومناهجه القائمة على دراسة اللغة دراسة علمية، بعيدًا عن المعيارية والقياس العقلي المجرد والمعالجات المنطقية والإسقاطات الفلسفية، التي حفلت بها مقولات القدماء وأُثقل بها متن النحو العربي ،فاعتاص أمره على الشُّداة والمتعلمين . ولعلَّ التوجه صوب الاستضاءة بمقتربات الدرس اللغوي الحديث كان ممَّثلًا في الوسط الأكاديمي، الجامع للتوجهات ذات السمة النقدية والمنحى الإصلاحي، مما عليه د. طه حسين وزميله إبراهيم مصطفى حتَّى التحق بهما د. مهدي المخزومي، من خلال متابعته آراءَ أستاذه في التيسير فراح يحملها فكرًا نحويًا يستضيء بها في وضع محاولته الإصلاحية للنحو العربي فيما بعد، ودعا إلى جعلها منهجًاإصلاحيًّا تيسيريًا في أكثر من موضع[23] . ولاشك أنَّ لطلائع البعثات المصرية إلى فرنسا أثرًا كبيرًا على المشهد اللغوي المصري بالنظر إلى التلاقي الفكري الحادث بين البيئتين مما انعكس على أنماط البحث وطرق معالجته للواقع اللغوي والأدبي بشقيه التراثي والمعاصر ومن ثَمَّ مثلت آراء د. طه حسين في الأدب ولا سيَّما الجاهلي منه وآراء

إبراهيم مصطفى في اللغة والنحو ،مصاديقَ دقيقةً لذلك الانعكاس وأثرًا بارزًا لذلك التلاقي ، حتَّى تسنَّى للمخزومي أن يكون من ورَّاد ذلك النبع فيما أفاد منه وروَّاده فيما أفاد به ، وذلك بتلقيه التراث النحوي العربي في جهود الخليل والكوفيين واستزادته من الفكر اللغوي الغربي الحديث ،فاستطاع بهدي من هذا المكتسب المعرفي المزدوج وبما أوتي من نباهة عقل وكفاءة فكر ،أن يمزج بين الاتجاهين للخروج بمنجز علمي جديد ،يحمل نظرية لغوية تتسم مقولاتها بمعالجة النحو العربي على وفق ما صحَّ من التنظير النحوي القديم، محكِّمًا به مفاهيم الدرس اللغوي الحديث ولاسيَّما المنهج الوصفي منها والمنحى الوظيفي فيها[24] ،حريصًا على ضرورة الاستفادة في ذلك من علم اللغة العام وفروعه الخاصة، مصرحًا بذلك في أكثر من موضع من مؤلفاته[25].وعلى هذا فمصادر المنهج العلمي الذي ينتهجه المخزومي في بحثه للغة والنحو ملفَّقة من التراث والمعاصرة، إذ أخذ وصفيَّته القُدمَى من نحو الخليل والكوفيين مازجًا إياها بالمنهج الوصفي الحديث، الذي تلقاه سواء بطريق رحلته العلمية إلى القاهرة ونشأته الأكاديمية فيها وتأثُّره بأجوائها ،أم بمواكبته المباشرة لمراحل تطور البحث اللساني الحديث وقراءته لنظرياته وأطروحاته ومفاهيمه واطلاعه عليها عن كثب. وإذا صح هذا فإنَّ بعض أحكام الحقل الأكاديمي العربي الواصفة لعلاقة منجز المخزومي بعلم اللغة الحديث محل نظر وتأمل ؛ لما فيه من تنكب للمضمون اللساني في مقولاته [26] .

ومن الجدير بالذكرالقول إنَّ وقوع التأثير والتأثُّر بين الدرس اللساني الحديث ومقولات المخزومي لا ينبغي أن يحمل على نحو الانفعال المباشر بالمفاهيم والمقولات والمقتربات اللسانية والشروع بتطبيقها وتوظيفها بدقة ، وإنَّما يراد به نحوٌ من وجودٍ لمواضع الالتقاء ونقاط التواؤم والاتفاق بينهما ، من حيث إنَّ كلا التوجهين ينحو باتجاه وصف اللغة موضوعيًّا مثلما هي، ودراستها دراسة علمية متفقة وطبيعة اللغة دون منطقتها أو فلسفتها أومحاولة إخضاعها للقواعد المعيارية المسبقة ، مهتدٍ في ذلك بالطبيعة الوظيفية للغة التي اعتمدها الناطق الكفوء في استعمال بنى لغته في المقاصد الدلالية التي أراد التواصل بها مع الآخرين. كما لا ينبغيأيضًا أن يفهم من هذا القول التلويح بوجود المصادفة ومحض التشابه بين الطرفين ، إذ

لعلَّ ما مرَّ بيانه من الروافد المعرفية المؤلِّفة لشخصية المخزومي العلمية يكفي الباحث مؤونة الاستقراء والاستدلال لإثبات ذلك . ولاسيما إذا علمنا أنَّ مهمة البحث الرئيسة هي تسليط الضوء على الإطار العام الذي تلتقي فيه ملامح اللسانيات الوصفية وتفسيراتها الوظيفية بمحتوى مقولات المخزومي في توجيه النحو العربي.

المنحى الوظيفي عند المخزومي .

آلى المخزومي على نفسه في محاولته إعادةَ قراءةِ النحو العربي وصياغة مفاهيمه وتوجيه إعرابه، أن يكون ذلك في ضوء (المنهج العلمي الحديث) الذي يروم هذا البحث إثباته، وذلك في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) ؛ لذا اعتُمِدَ هذا القيد مسوغًا لأن يكون هذا الكتاب مادةَ البحث من بين مؤلفاته الأخرى ، فضلًا عن أنَّه يمثل خلاصةَ أفكاره وما انتهت إليه تجربته العلمية ،بوصفه جامعًا للمنجز التنظيري والتطبيقي لمؤلِّفه .وبناءً على هذا اعتُمِدَ ما جاء في هذا الكتاب على أنَّه مقولات المخزومي سواء فيه ما كان مسبوقًا به وما كان بِكرًا من صلب آرائه وبنات أفكاره ، انطلاقًا من أنَّ الآراء العلمية – مهما يكن مزاجها– منتج معرفي مستوٍ على وفق ضوابط العلم المحدَّد لمدى مطابقتها الواقعَ ، ونواميسِ العقل الكاشفة عن تلك الضوابط ، وعند انصهار الآراء في بوتقة التحليل اللغوي تستجدُّ آراء علمية لها كِفل من الإبداع وتبقى مدينةً للموروث اللغوي بفضل السبق فيكون الترجيح بمنزلة الرأي ، وعلى هذا سيجري الحديث عمَّا عرض له المخزومي من موضوعات عرضًا يلتقي فيه بالدرس اللساني الحديث وهي على النحو الآتي :

1–الإعراب وسُلَّميَّة الإعراب.

يرى المخزومي أنَّ الإعراب ((بيان ما للكلمة في الجملة وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية ، ككونها مسندًا إليه أو مضافًا إليه أو كونها مفعولًا أو حالًا أو تمييزًا أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها الكلمات في ثناياالجمل وتؤديها الجمل في ثنايا[27] الكلام))[(28)]. أي إنَّ الإعراب نتيجة دلالية مترتبة على عدَّة مقدمات يدل على ما للبنية الصرفية والتركيبية من وظيفة تواصلية في اللغة ووظيفة تركيبية تؤديها على وفق قواعد

النحو في تلك اللغة ، ويقترب من هذا الفهم المنظور الوظيفي الحديث فيما يسمى بـ(سُلَّميَّة تحديد الإعراب) ،التي مفادها[29] أنَّ هناك مجموعة وظائف متتالية يُقَرُّ على وفقها نوع الإعراب المناسب للمكون المراد ، وهذه الوظائف تداولية ودلالية وتركيبية كما مرَّ في المقدمة وتلخص النتائج المترتبة على هذه الوظائف بما يأتي :

1-إذا كان المكون لايحمل سوى وظيفة تداولية أووظيفة دلالية فإنَّه يأخذ الحالة الإعرابية التي تمنحه إياها تلك الوظيفة .

2-حين تتوالى على المكون الواحد وظيفتان إحداهما دلالية والثانية تركيبية ، أو ثلاث وظائف الأولى دلالية والثانية تركيبية والثالثة تداولية ، فإنَّه يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته التركيبية مهما كانت وظيفته الدلالية في حال الوظيفتين ، ومهما كانت وظيفتاه الدلالية والتداولية في حال الوظائف الثلاث .

2-الإسناد وقواعد إسناد الوظائف .

بنى المخزومي كثيرًا من أفكاره وأصدر الكثير من أحكامه على وفق مفهوم الإسناد بين ركني الجملة إذ يقول:((ينبغي أن يُبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ويستند إلى ملاحظة الجمل ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال ، وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا إلى المسند إليه ... لأنَّ أهمية الخبر أو الحديث إنَّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة))[30] .

وتعالج اللسانيات الوظيفية قضية الإسناد بمنظور قريب من هذه التوجيه وهو مفهوم (الحَمْل)[31]، إذ ترى وقوع ذلك وتحديده في (البنية الوظيفية) ضمن (الإطارالحملي) وبطريق (قواعد إسناد الوظائف) كما مرَّ .وعلى وفق إسناد هذه الوظائف بعضها إلى بعض يمكن مثلًا إسناد الفاعل في الوظيفة التركيبية إلى المنفِّذ في الوظيفة الدلالية ، مثلما أنَّ المحور في الوظيفة التداولية يحظى بالأهمية التواصلية في ضوء ما يؤديه من وظيفة .

3-تعدد الفاعل والوظيفة التركيبية للفاعل.

يقول المخزومي: ((الفاعل في الجملة الفعلية نوعان : فاعل يفعل الفعل اختيارًا نحو: خرجَ خالدٌ من دارِهِ ... وفاعل يقوم به الفعل ... أو يتلقى الفعل وينفعل به ، ولااختيار له في أن يفعل الفعل أو لايفعله نحو : نزل المطر شديدًا وانكسر الإبريق ... وغفا بكرٌ ... ويعرب كل من المرفوعات في هذه الأمثلة فاعلًا ؛ لأنَّه مسند إليه ولايمنع من ذلك كون بعضها مما ليس اختيار أو مما يمتنع عقلًا صدور الفعل عنه ؛ لأنَّ المسألة تعالج لغويًا لافلسفيًا))[32] . والناظر في هذا الفهم يجد صداه واضحًا فيما يعرف عند اللسانيات الوظيفية بـ(الوظيفة التركيبية للفاعل) التي مرَّ ذكرها في المقدِّمة ، تلك التي يمكن في ضوئها تفسير عبارة المخزومي بقوله : (لأنَّ المسألة تعالج لغويًّا لا فلسفيًّا) تفسيرًا وظيفيًا، إذ يأخذ الفاعل فيها أشكالًا وظيفية مختلفة منها[33] أن يكون : منفذًا نحو : (انطلق خالدٌ) أو مستقبِلًا نحو: (سُلبَ زيدٌ مالُهُ) أو قوة نحو: (دوَّى الرعدُ) أو متقبِّلًا نحو :(بُنيتْ الدارُ) أو حدثًا نحو : (سيرَ سيرٌ حثيثٌ) وغير ذلك ، أي إنَّ الوظيفة التي يتخذها الفاعل هي التي تحدد نوعه ، وهذا التنوع إنَّما هو ترجمة للمنجز الذي يقوم به ذلك الفاعل . فالفاعل إذن متعدد بتعدد البنية الحملية التي هو في سياقها ، والوظيفة التركيبية التي ينتمي إليها والمتساندة مع بقية الوظائف في البنية الوظيفية ، فالفاعلية يمكن أن تكون تنفيذًا للحدث أو استقبالًا له وما إلى ذلك ، ولاينحصر الأمر بالإرادة فقط؛ على وفق ما تبيحه اللغة من استعمال لأجل التواصل .

4–البساطة والتركيب في تقسيم الجملة .

يرى المخزومي أنَّ الجملة نوعان[34] : جملة بسيطة وهي الوحدة الصغرى للكلام ذات المسند إليه الواحد سواء أكانت فعلية نحو : رسم خالدٌ لوحةً جميلةً ، أم اسمية نحو : خالدٌ رسَّامٌ ماهرٌ ، ففي كلا الجملتين خالدٌ مسندٌ إليه . وجملة مركبة من عدَّة جمل أو عبارات إحداها رئيسة ينبني عليها الكلام والأخريات ملحقات بها يؤدين وظائف إعرابية مختلفة نحو : (الرجلُ الذي وجدتُهُ أمسِ يبكي بُكاءً يفتِّتُ الأكبادَ مرَّ علينا اليومَ وهو يبتسمُ) . وينطبق هذا التقسيم تمامًا على ما في اللسانيات الوظيفية من مفهوم (الحَمْل) في تقسيم الجملة على

قسمين أيضًا وهما[35] : الجملة البسيطة تلك التي تتضمن حملًا واحدًا ، والجملة المركبة التي تتضمن أكثر من حمل .

5-مفهوم التشريك ومبدأ التناظر.

وقف المخزومي عند موضوع (العطف) ليفسر حقيقته تفسيرًا وظيفيًا ، إذ يرى ((أنَّ عطف النسق أو العطف بالحرف ليس من التوابع ؛ لأنَّ ما بعد الحرف شريك لما قبله في الحكم إسنادًا أو إضافة))[36] ، أي ليس له من صفات التبعية شيء وإنَّما الأمر شركة بين المعطوف والمعطوف عليه . وإلى هذا ذهبت مقتربات النحو الوظيفي في بحث العطف تحت مبدأ عام يعرف بـ(مبدأ التناظر) الذي يقضي بأن يكون العطف قائمًا على وفق ضوابط تفرضها مجموعة من القيود الدلالية والتركيبية والتداولية ؛ بغية أن يقع العطف بين طرفين متناظرين دلاليًا وتركيبيًا وتداوليًا إلى أبعد حدٍّ ممكن[37]، إذ يجب أن تكون الحدود المتعاطفة حاملة للوظيفة الدلالية نفسها ، فلا يعطف حدٌّ (القوة) على حدِّ (المنفِّذ) مثلًا.

كذلك يجب أن تكون الحدود حاملة للوظيفة التركيبية نفسها فلا يعطف فاعل على مفعول على سبيل المثال ، والكلام نفسه ينطبق على الوظيفة التداولية[38]. وعلى هذا يلتقي مبدأ التشريك عند المخزومي بمبدأ التناظر في اللسانيات الوظيفية في أنَّ ما كان مشتركًا متناظرًا بإسناد أوإضافة لا يعدُّ تابعًا بل متعاطفًا .

وفي ضوء هذا المبدأ عالج المخزومي (عطف البيان) أيضًا حينما نفى كونه عطفًا ؛ لأنَّه فاقد لمبدأ التشريك (التناظر) ورأى أنَّه نعت في الوقت نفسه لأنَّه تابع لماقبله ويؤدي وظيفة النعت[39] .

6-النصب على الخلاف ومبدأ التناظر.

ينبثق لدى المخزومي مفهوموظيفي آخر من مفهوم التشريك المقابل لمبدأ التناظر وقد طبَّقه على موضوع (المفعول معه) إذ يرى أنّ الواو في نحو قولهم : (كيفَ أنتَ وقَصعةً من ثَريدٍ) ليست للعطف أو التشريك ، ولوكانت كذلك للزم أن تكون القصعة مسؤلًا عن حالها

أيضًا وهذا المعنى ما لايريده المتكلم ، لذا فالناصب (لقصعة) هو مخالفتها لما قبل الواو وخروجها مما دخل فيه[40].

7–مبدأ التجرُّد والوظيفة التداولية .

يستمر معيار المخزومي القائل بالإسناد مائزًا لغويًا في حسم وظائف البنى اللغوية ،من ذلك رأيه في المنادى إذ يقول : ((وحقُّ المنادى أن ينصب لا لأنَّه مفعول (أَدعو) أو(ادعوا) التي نابت (يا) عنها كما زعموا ، ولا لأنَّ هناك عاملًا يقتضي نصبه ، بل ينصب لأنَّه لم يدخل في إسناد ولا إضافة وكل ما كان كذلك نُصب في وصل الكلام))[41]. ويتفق هذا الرأي بدرجة كبيرة مع ما تراه مقولات النحو الوظيفي في رفض التحليل الإنجازي كتقدير فعل ناصب للمنادى؛ لأنَّه يعني تقدير عناصر لا تظهر في سطح الجملة[42] ، لذا ترى ((أن يرد إعراب المكون المنادى إلى وظيفته التداولية ذاتها، فالمكون المنادى منصوب لأنَّه منادى))[43] ، وواضح مدى الالتقاء بين الرأيين ، إذ إنَّ التجرد من الإسناد والإضافة يعني إحالة الأمر إلى ما تحمله البنية وحدها من دلالة متداولة ، وهذا الفهم نفسه أدى بالوظيفيين إلى القول بأنّ المنادى المنصوب بعلة كونه منادى .

8–وظيفة التوكيد ومبدأ التبئير والتقوية .

يرى المخزومي في (اللام) الداخلة على الجملة الاسمية في نحو قولهم : (لَزيدٌ أخوك) المعروفة بلام الابتداء أنَّها (لام التوكيد) سواء وقعت في جواب قسم أم لم تقع ، لأنَّها تؤدي وظيفة التوكيد في كلتا الحالتين[44] .

ولاريب في أنَّ المخزومي ناظر إلى هذه القضية بلحاظ وظيفي ، إذ تكاد تنطبق نظرته الوظيفية هذه على ما يدور في التنظير الوظيفي الحديث في إطار ما يسمى بمبدأ (التبئير والتقوية) ، إذ يهدف التبئير – (بؤرة المقابلة)– إلى تغيير ما في المعلومات المتوافرة في مخزون المخاطب بالتوسيع أو الحصر أو غيرهما[45]، في حين تهدف التقوية إلى دعم الخطاب أو أحد مكوناته بما يمكن أن يدفع الشك عن المخاطب أو تردده أو إنكاره[46] . وهذا

المبدأ بشقيه يواطئ مفهوم التوكيد في العربية الذي رأى المخزومي توافر وظيفته في تلك اللام فملاك الحكم بين الطرفين واحد وهو التفسير الوظيفي لاغير.

9-السياق الفعلي ومخصِّص الحَمْل (القوة الإنجازية).

يؤلف مفهوم السياق الفعلي لدى المخزومي مناخًا وظيفيًا مرتكزًا على ما تحيل إليه فحوى الخطاب من معنى يفضي إلى تحديد المراد والوقوف على دلالته ، ومن ثَمَّ يكون العامل التركيبي فيه هو مجموعة القرائن المؤلفة للسياق الفعلي ، إذ يذهب إلى أنَّ المصادر فينحو قولهم بسياق الدعاء: سقيًا ورعًيا، أوسياق الحمد: حمدًا وشكرًا ، أو سياق التعجب : عجبًا وبُهرًا ، أو سياق الأمر : صبرًا وما إلى ذلك ، قد حار القدماء في نصبها وتكلفوا في تفسير ناصبها ما تكلفوا من تأويلات وتقديرات استحال بها الكلام إلى ضرب من العبث والفضول[47]، والرأي عنده أن ((لايفسر نصب هذه المنصوبات التي تُرك إظهار الفعل معها إلا بوقوعها في سياق فعلي دلت عليه مناسبات الخطاب وقرائن القول))[48]. أي إنَّ ما يفهم من السياق وقرائنه المتضافرة هو ما يحدد السياق الفعلي الذي كان وراء انتصاب هذه الألفاظ وهذا الفهم ينسجم مع التفسير الوظيفي في اللسانيات المعاصرة في ضوء مفهوم (مخصِّص الحَمْل والقوَّة الإنجازيَّة)، إذ ترى مقتربات النحو الوظيفي أنَّ ما يخصص الحَمْل في الجملة هو القوة الإنجازية التي تواكبه ، ويختلف هذا المخصص بحسب نوع القوة الإنجازية فقد تكون إخبارًا أو استفهامًا أو أمرًا ، ومن ثَمَّ يكون التخصيص مسلطًا على الحَمْل وحده لا الجملة كاملة، بحيث لا تدخل معه الوظائف التداولية الخارجة عنه كالمبتدأ أو المنادى وما إلى ذلك[49] . وعند المقارنة بين مفهوم (السياق الفعلي) ونظيره (المخصِّص الحَمْلي والقوة الإنجازية)،يتضح جليًا أثرهما الوظيفي الموحد في تحديد نوع الخطاب وتخصيص فحواه بصورة يمكن معها الكشف عن نوع الترابط التركيبي بين مكوناته ، وعلى هذا فالقوة الإنجازية المصاحبة للسياق الذي تقع فيه هذه المصادر هي التي خصصت كونه دعاءً أو حمدًا أوتعجبًا أو أمرًا ، ومن ثَمَّ كان ذلك وراء حالة النصب وهذا التفسير الوظيفي هو ما سمَّاه المخزومي بـ(السياق الفعلي).

وفي ضوء هذا التفسير عالج المخزومي أيضًا موضوع إضافة الوصف إلى فاعله في مثل قولهم: (زيدٌ حَسنُ الطلعةِ) ،إذ يرى أنّ هذه الصفات هي أفعال حقيقية دالة على الزمن المستمر، فإن أضيفت إلى فاعلها دلَّت على المضي وإن نوِّنتْ دلَّت على المستقبل[50]، ولاريب في أنَّ الذي دعا المخزومي إلى إصدار مثل هذا الحكم هو استشعاره مخصِّصَ الحمل من قوة إنجازية في هذه التراكيب، فالأمر لايقف عند الصيغة المعهودة لبنى الأفعال ماضوية كانت أو حاضرة أو مستقبلية ، بل يرى الوصفُ الوظيفيُّ أنَّ ما يوحي به الخطاب من قوة إنجازية مرافقة للألفاظ أو التراكيب هو ما يقطع بفعلية هذا اللفظ أو عدمها بمراعاة البعد التداولي له ؛ لذاعُدَّ في نظر الوظيفيين النداء ((فعلًا لغويًا شأنه في ذلك شأن الأفعال اللغوية الأخرى كالإخبار والسؤال والالتماس))[51]، وعلى وفق هذا المنظور قال المخزومي بفعلية هذه الأوصاف . أما ما يخصُّ البعد الزمني الذي حدده المخزومي فلا يبعد تحديده عن مقولات الوظيفيين على وفق أمرين : الأول متعلق بالمقولات الزمنية ، إذ تسم مقالتا (المضي والاستقبال) ((الواقعةَ التي تم تحقيقها في زمن سابق لزمن التكلم والواقعة التي تم تحقيقها في زمن لاحق بالنظر إلى زمن التكلم على التوالي))[52].

الثاني وهو القوة الإنجازية التي تعتري سياق هذا الوصف ، تلك المترتبة على وفق اتحاد البنية والزمن وليس بالضرورة أن تقع هذه القوة أصيلة مطابقة للنمط الجملي ، بل قد تكون مستلزمة على وفق المقال أو المقام ، وهذا النوع هو الذي حدا بالمخزومي إلى القول بفعلية هذه الأوصاف وتقسيمها الزمني .

10–تعريف المبتدأ والمركبات المبتدئية .

يرى المخزومي في المبتدأ المرتكز الأساس في عملية إسناد الجملة الاسمية بوصفه مسندًا إليه وهو موضوع الجملة الرئيس المتحدث عنه ((وإذا كان المبتدأ كذلك فلا بدَّ أن يكون معروفًا ليكون الإخبار عنه أو الإسناد إليه مفيدًا ؛ ولذلك جاء المبتدأ معرفة بوجه من الوجوه))[53] . وعلى الرغم من أنَّ أهمية المبتدأ إنَّما يمنحها الاستعمال في الأصل على وفق البعد التداولي للمبتدأ ، بيد أنَّ الأمر المهم في معالجات المخزومي له كامنٌ في الارتكاز

التركيبي للابتداء في ضوء مفهوم الإسناد الذي يعتمده المخزومي في تحليل الجملة اللغوية عامة . وهذا الاهتمام بالمبتدأ يتفق تمامًا و ما عليه النحو الوظيفي في بحثه له فيما يعرف بـ(المركبات المبتدئية)، إذ كما مرَّ فإنَّ المبتدأ بنيةٌ تداولية خارجية في هذه المركبات قياسًا بالحمل ، إذ لايدخل في مجال (عمل) محمول الحمل لعدم الإسناد إليه بوظيفة دلالية أوتركيبية ؛ ولهذا يبقى خارج القوة الإنجازية المسلَّطة على الحَمل ليضطلع بقوة إنجازية مغايرة لتلك المواكبة للحمل[54]. والذي يمنح المبتدأ هذا التمكن التواصلي في الجملة وما يتميز به من قوة إنَّما هو بعده التداولي في كونه معروفًا في السياق الذي يرد فيه ؛ ولهذا يرى الوظيفيون أن يكون المبتدأ (عبارة مُحيلة) ، أي : من حيث أنَّها تحمل من معلومات تمكن المخاطب من التعرف على ما تحيل عليه[55] ، لذا يحتل المبتدأ موقعًا وظيفيًا متصدرًا ،وعلَّةُ هذا الاحتلال هو أنَّ المبتدأ ((المكون الدال على مجال الخطاب ، أي على ما يجب تحديده قبل إنجاز الخطاب ذاته))[56]. وبالنظر إلى البعد الوظيفي الذي عليه المبتدأ وما يمكن أن يكسبه من مزايا كالقدرة على الإحالة أو الوقوع خارج القوة الإنجازية للحمل في موقع وظيفي متصدر ، فإنَّ ((الحالة الإعرابية التي تُسند إلى المكون المبتدأ بوجه عام هي الحالة الإعرابية الرفع))[57]. وفي ضوء هذا يمكن أن يرصد مدى التوافق بين القيمة المعرفية للمبتدأ في مفهوم الإسناد لدى المخزومي ، والبعد التداولي للمبتدأ في المركب الحملي في منظور النحو الوظيفي . إذ ينتهي كلاهما إلى نتيجة واحدة ملخصها أنَّ المبتدأ مكون لغوي له من القدرة التواصلية ما ليس لغيره ، مما يجعله المرتكز الأساس في الخطاب نظرًا إلى ما يحتويه من تمكن معرفي، قادر على استقطاب المكونات اللغوية الأخرى المشاركة في السياق نفسه، بوصفه ركنًا خطابيًا قارًا في السياق يمكن أن يمدَّ البنى والمكونات اللغوية الأخرى بما تحتاجه من قيم دلالية موحِّدة للمعنى المراد ومؤدِّية للغرض التواصلي ، بلحاظ ما عليه من بعد تداولي سابق من المعرفة في عملية التلقي .

11- الشذوذ الفعلي (الجمود) والتحجر الإنجازي (مقولة بَين بَين).

يذهب المخزومي إلى الرأي القائل إنّ (ليس) فعل مركب من أداة النفي (لا) و(ليس) فعل الكينونة القديم الذي يفيد النفي ، إلا أنَّه تخلف عن سائر أفعال الكينونة وجمد مع (لا) وخصَّه الاستعمال بأسلوب خاص كالأدوات ، فانتهى إلى أن يدل دلالة (لا) النافية وإن احتفظ بخصائص الفعل الأولى ،كاتصاله بتاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع نحو : (ليستْ، ولستُ وليسا ، وليسوا، ولسنَ)[58] .

وبمثل هذا الفهم عالجت مباحث النحو الوظيفي قضية (ليس) بأن ((تتصرف ليس كأداة[59] نفي شأنها في ذلك شأن أدوات النفي لم ولا وما ...إلا أنّها بخلاف الأدوات النافية تتصرف تصرف الأفعال إذ تربطها بالفاعل علاقة مطابقة ... وتتحمل ضميرًا متصلًا كباقي الأفعال))[60] و((لكن ليس بالرغم[61] من أنَّ لها بعضًا من خصائص الأفعال لا تدل على واقعة ، أي إنَّها لا يمكن أن تشكل محمولًا للجملة شأنها في ذلك شأن الأفعال المساعدة والأفعال الروابط ... من هذه الملاحظات يمكن استنتاج أنَّ (ليس) مقولة (بين بين) ،فهي فعل مساعد أو رابط يقوم بدور أداة النفي))[62].وواضح مدى الاتفاق في آلية بحث هذه القضية وطريقة معالجتها ،ومن ثَمَّ الاتفاق في النتيجة على أنّ بنية (ليس) ليست فعلًا كسائر الأفعال من حيث القوة الإنجازية ، إنَّما هي حالة بنيوية متوسطة بين الأفعال والأدوات على وفق الوظيفة التي تؤديها في الجملة .

12– مبدأ المتابعة والمخالفة والوصف اللغوي.

تناول المخزومي الخبر في ضوء هذا المبدأ وانتهى إلى ما مؤدَّاه[63] أنَّ رافع الخبر إنَّما هو تابعيته للمبتدأ ؛ كونه وصفًا له في المعنى وكأنه هوهو . وفي ضوء هذا فسَّر انتصابه مع (المبتدأ ، وما، وليس) في مثل قولهم : (خالدٌ أمامَك ، وما زيدٌ قائمًا ، وليس زيدٌ قائمًا) بمخالفتهللمبتدأ وعدم متابعته ؛ إذ ليس الخبر هنا نعتًا للمبتدأ في المعنى ولا كأنَّه هوهو ، فليس (أمامك) وصفًا لخالد في المعنى بل هو مكانه ، ولم يكن (قائم) وصفًا لزيد مع (ما وليس) ؛كونهما نفتا أن يكون نعتًا له، بدليل أنَّ حال الجملتين بلا نفي هو (زيدٌ قائمٌ) ،إذ عاد الرفع مع عودة تابعية الخبر للمبتدأ كونه وصفًا له في المعنى . وهذا التفسير منبثق من

رصد المخزومي لوظيفة المتابعة التامة التي يستوجبها في الخبر ؛ كونها المسؤولة عن ارتفاعه في الجملة . وهذا المبدأ الوظيفي نجده رديفًا لمفهوم الوصف اللغوي الذي تتوخاه اللسانيات الوظيفية في تحديد وظائف البنى اللغوية وهو ((رصد الترابط القائم بين الخصائص البنيوية للغة والخصائص الوظيفية ، باعتبار الخصائص الثانية تحدد ولو بطريقة غير مباشرة الخصائص الأولى))[64]

خاتمة ونتائج.

في ضوء ما مرَّ عرضه من آراء المخزومي يمكن إجمال النتائج التي توصل إليها البحث بما يأتي :

1- مثَّل المخزومي حلقة الوصل التنظيرية بين المنجز النحوي القديم وبين الدرس اللساني الحديث، في ضوء الامتداد الطولي للمنهج الوصفي بين هذه الحلقات ، وهذا يثبت ما للقدماء من أثر علمي في المناهج البحثية التي أقر جدواها علم اللغة الحديث .

2- للمخزومي الحق في الانتماء إلى الحقل اللساني على مستوى المنهج والتطبيق لاقتفائه أثر المنهج الوصفي والمنحى الوظيفي في مقولاته ؛ كون هذين الفرعين من أظهر مظاهر الدرس اللساني المعاصر، ولاغرو إن بدا في بعض مواقفه ما يوحي بكونه تطبيقيًا فقط ؛إذ يتجاذبه- وهو بصدد وضع الحلول العملية لمشكلة النحو العربي – تياران عنيفان الأول قديم مفعم بالمعيارية والثاني محدث مفعم بالوصفية .

3- ما أفصح البحث عنه من التقاءٍ بين مقولات المخزومي واللسانيات المعاصرة ، لايخلو من أحد فرضين: الأول أنّ المخزومي لم يطلع على مقتربات الدرس اللساني فله في هذا فضل الإبداع المتفق مع الحداثة ، والثاني أنَّه مطلع متأثر فله فضل سبق الاطلاع وحسن التأثر والمتابعة . ويبدو أنّه جمع بين الفرضين إذ لم يدفعه اعتزازه بما صحَّ من التراث اللغوي القديم إلى الزهد بالوافد اللساني المحدث ،مثلما لم يدفعه الاطلاع على الحداثة ومواكبتها إلى الانقياد دونما تحقيق ، بل اتكأ على مقدرته اللغوية وتجربته العلمية في أخذ النافع من الأمرين . وإلا فلا العقل يبيح نفي

الاطلاع عن عالم يبحث عما يسعفه في إقامة دعوته الإصلاحية التيسيرية ،ولا الواقع يسمح بقطع الصلة بينه وبين المحيط العلمي، فإن لم يتيسر اللقاء المباشر بالمؤثر فالحصول على أثره أمر متاح ويسير .

4- نظرًا إلى ما عليه جهد المخزومي في بحثه اللغوي و النحوي من جدوى مؤسَّسة على ركائز علمية قديمة ومحدثة ، يقتضي هذا الأمر أن يولى هذا المنجز في محاولته التيسيرية للنحو العربي اهتمامًا لائقًا به ؛ لإيصاله إلى حيّز التطبيق المنهجي في مستويات التعليم المختلفة.

الهوامش

([1]) ينظر : مدخل إلى اللسانيات ، د. محمد محمد يونس/21 .

([2]) ينظر : م.ن /13 ، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ، د.نعمان بوقرة /10 .

([3]) ينظر : مدخل إلى اللسانيات /13 .

([4]) ينظر : م.ن /67 .

([5]) ينظر : م.ن / 70 .

([6]) الصواب أن يقال : (فضلاً عن) ، لأنَّ معنى (بالإضافة إلى الشيء) هو (بالنسبة إليه) و (القياس عليه) ينظر : قل و لاتقل د. مصطفى جواد 104/1.

([7]) اللسانيات الوظيفية ، د . أحمد المتوكل / 113 .

([8]) مدخل إلى اللسانيات / 70.

([9]) ينظر : تحليل الخطاب ، براون ويول / 225 .

([10]) ينظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : د. فؤاد بو علي /68.

([11]) ينظر :نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، يحيى بعيطيش/79 وما بعدها، اللسانيات الوظيفية /15- 16 .

([12]) ينظر : نحو نظرية وظيفية للنحو العربي /80 ،اللسانيات الوظيفية / 99 .

([13]) ينظر : نحو نظرية وظيفية للنحو العربي / 84، اللسانيات الوظيفية / 40 .

([14]) ينظر : اللسانيات الوظيفية / 140 وما بعدها ، التداولية ، جورج يول /83 ،التداولية عند علماء العرب،د. مسعود صحراوي /35 ،بؤس البنيوية، ليونارد جاكوبسن /60.

([15]) ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي : د . مهدي المخزومي / 60–61 ، 260 .

([16]) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي / المقدمة (و) ، محاضرات د. محمد حسين آل ياسين على طلبة الدكتوراه 2009 –2010 مدونتي/ 20.

([17]) ينظر : الفراهيدي عبقري من البصرة ، د. مهدي المخزومي /5.

([18]) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث / 58–59.

([19]) ينظر : مدرسة الكوفة / المقدمة (و).

([20]) ينظر : م.ن / 410.

([21]) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي / 7– 8، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، د. مهدي المخزومي / المقدمة (أ).

([22]) ينظر : إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى / المقدمة (ج–ع).

([23]) ينظر : مدرسة الكوفة / 400–405، قضايا نحوية ، د. مهدي المخزومي / 26– 30.

([24]) تكرر ذكر كلمة (وظيفة) لديه ما يقرب من (15) مرة .

([25]) ينظر : مدرسة الكوفة / المقدمة.(و) مدرسة الكوفة /404، في النحو العربي قواعد وتطبيق / 3–7.

([26]) من قبيل القول بنفي اطلاعه على علم اللغة أو ضعف ذلك الاطلاع ، وغمزه بالتقليد للسابقين ، ونعته بالانتماء الضمني للسانيات كونه أخذها مما ذاع في عصره لا عن شخص معين ، فضلا عن إبعاده عن المنجز اللساني العراقي في وقت عُدَّ لسانيًّا من هو أدنى منه.ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، د. حلمي خليل/68– 80 ، المنوال النحوي العربي ، د. عز الدين مجدوب/ 25– 28 ، اللغة العربية واللسانيات المعاصرة ، د. مجيد الماشطة /18 التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث ، د. خالد خليل /112،البحث اللساني الحديث في العراق ، د. حيدر محمد / 53– 63 .

([27]) الصواب (أثناء) جمع (ثِنْي)لأنَّ أثناء الشيء تضاعيفه أي : ما انثنى منه ،وهذا المعنى أكثر ملاءمةً للسياق من (ثنايا) جمع (ثَنيَّة) التي هي الطريقة في الجبل أو هي الجبل نفسه ومنه قولهم : فلان طلاَّع الثنايا . ينظر لسان العرب لابن منظور 136/2، 142 مادة(ثني).

([28]) في النحو العربي قواعد وتطبيق /66.

([29]) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، د.أحمد المتوكل / 37،اللسانيات الوظيفية /164.

([30]) في النحو العربي قواعد وتطبيق/86.

([31]) (ينبثق مفهوم (الحَمل) من البنية الحملية التي تؤلفها بنيتان: الأولى (بنية الحمل) ذات محمول يدخل في علاقات محددة مع مجموعة من الحدود ، والأخرى (بنية الدلالة) ذات محمول دال – بحسب مقولته الصرفية المنتمية إلى الفعل أو الاسم أو الصفة أو الظرف – على حدث حسي مدرك مؤطَّر بالزمان أو المكان ، ومن ثَمَّ تدل الحدود التي يتطلبها هذا المحمول على المشاركين في ذلك الحدث بإسهام كل حدٍّ منها بأثر معين ليؤلف وظيفته الدلالية) ينظر : نحو نظرية وظيفية للنحو العربي / 230–231.

([32]) في النحو العربي قواعد وتطبيق/90–91 .

([33]) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / 37 ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي/ 236 ، اللسانيات الوظيفية /210.

([34]) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق/226.

([35]) ينظر : م.ن/234 .

([36]) م.ن /193 .

([37]) ينظر :اللسانيات الوظيفية /260–265 .

([38]) ينظر : م.ن /261– 262 .

([39]) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق/193 .

([40]) ينظر :م.ن /115–116 .

([41]) م.ن / 218.

([42]) ينظر : نحو نظرية وظيفية للنحو العربي / 241 ، اللسانيات الوظيفية /252.

([43]) اللسانيات الوظيفية / 252 .

([44]) ينظر :في النحو العربي قواعد وتطبيق/158 .
([45]) ينظر :الخطاب وخصائص اللغة العربية ، أحمد المتوكل / 132–133.
([46]) ينظر : م.ن /133.
([47]) ينظر :في النحو العربي قواعد وتطبيق/127 .
([48]) م.ن / 127 .
([49]) ينظر :اللسانيات الوظيفية /156 .
([50]) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق / 178 .
([51]) م.ن/ 250 .
([52]) م.ن /225 .
([53]) في النحو العربي قواعد وتطبيق/ 144.
([54]) ينظر :نحو نظرية وظيفية للنحو العربي /238 ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، د. أحمد المتوكل /122–127 ، اللسانيات الوظيفية/ 246.
([55]) ينظر : اللسانيات الوظيفية / 247 .
([56]) م.ن /247 .
([57]) م.ن/ 247 .
([58]) ينظر :في النحو العربي قواعد وتطبيق/138 .
([59]) الصواب : بوصفها أداة .
([60]) ينظر :اللسانيات الوظيفية/230 .
([61])الصواب : على الرغم من .
([62]) م.ن/ 231.
([63]) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق/ 138 ، 148 ، 155 ، 196 – 197 .
([64]) اللسانيات الوظيفية/89 .